

مصد بالضرر "ما صَبَّ الشخص ف حَك من حموله، أو ف مصلحَة مشروعَة له" (الصدّة، وعلى ذلن لا كَفّ ولوع الخطؤ لترتب هذه المساوِلَة، وإنما جِب أن ترتب على هذا الخطؤ ضررٌ، حتى تثبت المصلحة للمدّع التّ تعطّه الحكفالشروع ف الجُرْمَة مثلبٌ إدي إلى لَام المساوِلَة الجنائيّة، وذلن الشروع ع د خطؤ مدناً، ومع ذلن لا تتحكم معه المساوِلَة التّمصّرَة إلا إذا ترتب علّه ضررٌ. معنى ذلن أن الضرر هو جوهر المساوِلَة التّمصّرَة التّ لا تنشؤ بدونه، ومن خبله تتمز عن المساوِلَة الجنائيّة التّ تموم على السلون الإجرام وحده حتى ولو لم ترتب علّه أي ضررٍ، كما تَ خذُ الضرر أضاً كمعار لتمدرّ التعوّض الذي دور معه وجوداً، وفماً للنظرَة التملّدَة فإن الضرر لد كون مادّاً، ولكن ظهر ف الفمه الحدّث من ضّاً؟ إلى النوعن السابمن للضرر نوعاً ثالثاً، وهو نوع من الضرر له طابع الضرر المادي، وذلن على النحو التّال: وهو الإخليل بحِ للمضروور، أو بمعنى آخر هو الضرر الذي مع على المال فمط، أي على الذمة الماليّة للشخص (الصدّة، وتعلك الأمر هنا بإخليل بمصلحة مالّة تتعلك بمال من ولع علّه الاعتداء، مثل التعدّي على ما ملكه الشخص كإحراق منزله، وتضمن الضرر ف هذه الحالة ما لحك الشخص من خسارَة، وهذا ما دخل ف اعتبار الماضي عند تمدّر التعوّض الناشئ عن الفعل الضار (عبد الرحمن، مقرر المسؤولية المدنيّة أنذح اخيغخ: ابضشس - ؟ب آآ ؟ صس ششط وهو أنه إذا ولع الضرر بسارة فؤلغت بالكامل، وكان مالن لد اشتراها بعشرة آلا ؟ ربا مثلبً، فإن هذا المبلة ؟ مثل الخسارة التّ لحمت به من جراء الاعتداء على ماله "سارته"، فإذا كان لد اتفك على بُعها لآخر بمبلة ؟ اثن عشر أ ؟ رالا ولم تم البّع، فإن مبلة ؟ الألف ربا عد ف هذه الحالة كسباً فائتاً دخل ف تمدّر التعوّض ف هذه الحالة. وشترط ف الضرر أن كون محمماً ولا عن ذلن ضرورة وجود ضرر فعلبً ولت حدوث التعدّي، بل كفّ أن كون ولوعه محتلمبً ولو تراخي إلى ولت لاحق، فعُتد إذا بالضرر المستمبل دون الضرر المحتمل قلب صعوبة ف التعوّض عن الضرر الذي تحمك فعلبً، بؤن اتضحّت معالمه وحدوده بصورة نهائيّة، مما سهّل تحدّده والحكم بالتعوّض الذي جبره، ولكن لد صعّب التمزّن بالضرر المستمبل ؟ يس ابن ؟ ؟ ض ث ؟ ابضشس أغزقجو أبضشس أنا ؟ زوالضرر المستمبل هو: ذلن الضرر الذي تحمك سببه، ولكن آثاره لن تتحدّد بصورة دلّمة إلا ف المستمبل، فالعامل الذي صاب بحادثه تعجزه كلّاً أو جزئاً عن العمل، ستحك التعوّض عن الضرر الناشئ من العجز الحال وعن الضرر الذي سو ؟ تحمك ف المستمبل. والضرر المحتمل هو: الذي لم تحمك أي لدر منه منذ ولوع الحادث، وكون ولوعه ف المستمبل أمراً ولد صعّب على الماضي تمدّر الضرر المستمبل بصورة نهائيّة، الأمر الذي حدا بالمشرع إلى وضع أسالب مرنة تحت د الماضي، فللماض أن حتفظ للمتضرر بالحك ف طلب إعادة النظر ف تمدّر التعوّض خلبل فترة محدّدة، وللماض أن جعل التعوّض إراداً مرتباً مدى الحاة، وذلن مثلب عندما صاب العامل بعجز كلّ أو جزئاً مدى الحاة، بحث كون الإراد المرتب مدى حاته هو أفضل طرق للتعوّض لاستحالة تحدّد فمن ثم مدى الضرر الذي سلّحه ف المستمبل. مقرر المسؤولية المدنيّة أنذح اخيغخ: ابضشس - ؟ب آآ ؟ صس ششط قلب جد الماضي أي جزء من الضرر لد تحمك ولوعه، وإن كان هنان احتمال لرّب أو بعد ف ولوعه، فمادام انعدم الضرر قلب سبل للحكم بالتعوّض، مثال ذلن التعدّي على امرأة حامل بما مكن أن إدي إلى إجهاضها، قلب تترتب مساوِلَة المعتدي عن الإجهاض طالما أنه لم حدث فعلبً، وصديق ذلن أضاً عندما حدث خلل بالمنزل نتجة خطؤ الجار، أما الهدم قلب سُؤل عنه حت لم تم بعد. وليحظ أن التحكم الفعل للضرر الاحتمال عطّ الحك للمتضرر ف المطالبة بالتعوّض عن الضرر صورة (5-1): الأضرار التّ قد تصبب الغر من جراء التهوير: مقرر المسؤولية المدنيّة أنذح اخيغخ: ابضشس - ؟ب آآ ؟ صس ششط هو الضرر الذي صبب الشخص ف ناحة ؟ مالّة، فهذا الضرر لد مس، أو العرض ف حالة هتن العرض، ولد صبب الشعور والعاطفة (الصدّة: تضع مما سبك أن الضرر الأدب لا مع على المال، وإنما تعلك بمصلحة ؟ر مالّة، ومن أجل ذلن ثور التسايل عن كفة تمدّر لمة هذا الضرر الذي لا ع د مالاً؛ ونبا ؟ ابتداء التنبيه بؤن مبلة ؟ التعوّض الذي مكن أن حكم به ف هذه الحالة عد بدلّب لإرضاء المجنّ علّه، بالإضافة إلى أنه نبا ؟ أن را عى أنه لس من العدالة ألا جازى المخطئ. فالتعوّض هنا عد بمثابة عموية حكم بها لصالح المضروور (فرج، ولد استمر الفمه والمضاء ف مصر، وفرنسا على جواز التعوّض عن الضرر الأدب، على أساس أنه وإن كان تمدّر التعوّض عن الضرر الأدب تطوي على صعوبَة، فإن هذه الصعوبة ف التمدرّ لس من شؤونها أن تضع حك المضروور ف التعوّض، لا سماً أن هذه الصعوبة لد توجد ف تمدّر التعوّض عن بعض أنواع الضرر المادي، بالإضافة إلى أن إعطاء الحك ف التعوّض عن الضرر الأدب لا ناف الأخليق، بل على العكس فإن عدم مساءلة المخطئ الذي تسبب ف الضرر ناف العدالة (الصدّة، لسا تدفع عشو الإصابة مغ تذبات أك عابات أك حتى الحالة الشفدية الديئة أنشاء أك بيع الاعتعاء عميو. ؟ ضرر يريب الذخ ؟ كالاعتبار كالعخش، فالذب كالفح ؟ كنتظ العخش كنذخ خبخ دكف التأكي مغ صححتو يحجت ضخ ار أدبيا، لسا لو مغ تأنيخ في

سعة السعته عمو كشخفو..... مقرر المسؤولية المدنة ::::: كالا عتجاء عمأ قار بالذخر الأعاء، مسايز عفيقمبو الحدف كالس اخرة. ضخر أدبي يريب الذخر مغ جاعء الاعتجاء عمى حق ثابت لو، قجئ حدفن ذالسا لظلمغشعغلا خمتوكشخريتو، حتكلا لعيتحقق مغ ذلظ ضخر ماد، مسا يريبو. ضجذئ اءق ف انزءض اءضشس الأءء: ثبت الحك فء التعوؤ عن الضرر الأءب لكل من أصابه الضرر، والأصل أن التعوؤ فء هذه الحالة شخص متصر على المضرور نفسه، وإذا مات المضرور لا تنمل التعوؤ إلى ورثته، ومع ذلن إذا كان التعوؤ عن الضرر الأءب من جراء موت شخ ص، فء هذه الحالة جب التفرة فء الضرر الذي أصاب المء، فإن الحك فء التعوؤ لا تنمل إلى ورثته فء هذه الحالة، حء لا تنمل التعوؤ عن الضرر الأءب إلا إذا كان لد تحد بموجب اتفاق، أو طالب به الدائن أمام المضاء، وأما عن الضرر الذي صب ألارب المتوفى، فإن المش رع المصري لد حدد الأشخاص الذن جوز الحكم لهم بالتعوؤ، وهم الأزواج والألارب إلى الدرجة الثالثة، وكون3. اءضشس ابغذ: موم الحك فء التعوؤ عن الضرر الجسدي نءة الاعتداء على السلبمة الجسة للئنسان، وبدو هذا الحك فء الحالات الت تلك فء الأمر باعتداء على سلبمة الجسد، والمضاء علفا. فء حالة الاعتداء على صحة الإنسان، أو سلبمة بدنه دحل فء الاعتبار عناصر متعددة عند تمدر التعوؤ، فتم النظر إلى مصارء العليج الطب، وما لزم من عملات جراحة، أي دحل فء الاعتبار ما لحك بالشخص من خسارة، والصلبة لأداء العمل، 102: مقرر المسؤولية المدنة ::::: اءذح ابغذ: اءضشس - لب ألأ صس ششط ::::: والألارب إلى الدرجة الثالثة، وفء حالة عدم موت المصاب مباشرة، فإنه كون للورثة مطالبة المسالول بتعوؤ الضرر المادي الذي لحك بمورثهم فء الفترة بن الإصابة والوفاة، وبالنسبة للضرر الأءب فء هذه الحالة، فإنه لا تنمل إلا إذا كان لد تحد بموجب اتفاق، أو طالب به الدائن أمام المضاء، انزءض اءضشس رفءذ انفشخلد تفوت فرصة على شخص من جراء خطؤ شخص آخر، كالمحضر الذي همل فء إعلبن صءة الاستئنا، مما فوت معاده وؤع بالتال فرصة على المستؤنا فء كسب الاستئنا، أو إهمال إءطار أحد المتسابمن بموعد المسابمة مما ؤع علف فرصة الفوز، المتعالد على طبعه، وحبس أصوله عن مالفه عدة سنوات، مما ؤع فرصة تسومه خلب تلن المدة. إذ لد خسره، كما أن فوز المتسابك لم كن ماكدا، إذ لد خسر المسابمة، وبالمثل بالنسبة لضاع فرصة تسوك المائل الذي امتنع الناشر عن طبعه ونشره، ولد استمر المضاء، على اعتبار تفوت الفرصة فء حد ذاته ضررا محمما وأس احتمالا، وذلن على سند من أن المتضرر كان له الحك فء استخدام الفرصة المتاحة له، وأن الإءلب بهذا الحك عد ضررا وإن كانت نءة مباشرة احتمالة، لائم على أسباب ممبولة من شؤنها ترجح كسب فوته علف العمل ر المشروع. ومدر الماض فء هذه الحالة التعوؤ بناء على مدى لوة أو ضعا كسب النءة الاحتمالة، ف أمثلنا هذه، وعلف أن حءاط فء التمدر، 103: مقرر المسؤولية المدنة ::::: وترتب الضرر، وكون من الممكن المطالبة بتعوؤ، جب أن كون محمما شخصا مباشرا، وأن شكل إءزارا بمصلح مشروع ءمها المانون، إذا كان الضرر لد ولع، وتحكم بالفعل فلب صعوبة حئي ذ كون الضرر فء هذه الحالة حالا، كما إذا أصب المضرور فعلب فء بدنه، متى تبئن أنه لا مكن تلبفه، ف مثل هذه الحالة مكن أن حكم ممدما بالتعوؤ، بء طئنا ئءلنا العجز. بمعنى أنه، كالزخر السحقق - كسا أشخنا سابقا - الزخر الحء كقع فعلب (الحاء) أك الحاء سيقع مدتكلب كلکشو لا محالة كاقع كءا يختمف عغ الزخر السحتسل الحاء لا يرمع أساسا لمتعيس، عمى التفريل التالي: وألا: الزخر الحال والزخر السءقبل - الزخر الحاء: يذخظ في الزخر لإمكاف الحكع بالتعايس أف يكاف ثابتا عمى كجو اليقغ كالتأكج، يكاف كحلظ إذا كاف قج كقع فعلب كءا ما يدسى بالزخر الحاء ساء أكاف حا الزخر عبارة عغ خدارة لحقت بالسزخكر أك كذب فاتو فكلبس صاء رءاف لزخر حاء. كمغ أمئمة الزخر الحاء الحاء كقع فعلب إءاث الإصابة أك الجخج أك إءلب الساء أك التءيخ بءاجخ بقرج الإساء بدسعتو كصخء البائغ عشو. الزخر السءقبل: كسا ذكخنا في السحاضة الأكلى مغ حء الحءة، الحاء لع يقع بعج كإف كاف كفاءعو فءعا جء حتى آلاف عغ إنقا ذ حاءو. 104: مقرر المسؤولية المدنة ::::: كالزخر السءقبل في بعس الأحفاف يسكغ ءقجيخه فء ار كفى أحفاف أخء قج لا يتدشى ذلظ، فإذا كاف مغ السءصاع ءقجيخه فء ار حكع القاضى بءعايس كامل عشو، أما إذا لع يكغ مغ السءصاع ءقجيخه فء ار - كحا الحاء الغالب - كإصابة عامل مغ شأنيا أف ءؤء بءاءو أك ءشءى بعجده عغ العسل كميا أك جءئيا، ثانيا: الزخر السحتسلالزخر السحتسل: كسا بيشا سابقا، ضخر غبغ مؤكج الحاء قءا جج ما يؤكج أك يشفى كفاءعو في السءقبل، إذ غاية الأمخ بذأو أنو يحءسل كفاءعو مئمسا يحءسل عج كفاءعو كءفاكء درجة حا الاحتساء قءا كضعفا، كبحلظ يختمف الزخر السحتسل عغ الزخر السءقبل، إذ إف حا الأخيخ ضخر محقق الحاء قءا لع يقع بعج كحلظ كجب التعايس عشو. ولد كون الضرر محكم الولوع فء المستمبل، فء هذه

الحالة تُوجب على الماض أن يُمر باتخاذ ما لزم من الإجراءات لتلبيف حدوثه ف المستمبل (السنهوري، 2هـ)، ولد تكون الضرر محتملب، بحث كون ٤ر محكم الولوع ف المستمبل، ولس من شؤنه أن ولد حمأ ف التعوض. قلب جوز للمالن الذي مر من جانب أرضه لطار سكة حدد أن طالب بتعويض عن خطر حدوث حر ك ف أرضه بسبب كونه مجاوراً لخط سكة حدد؛ 4هـ) 105: ٤دح اخبغخ: اضشس - ٤لب ٤أ ٤صس ششط :2. أ ٤ن اضشس شص ٤ب: بمعنى أنه لا سسطع أي شخص آخر أن لبك المساول بالتعويض ف حالة تماعس المجن عله "المضرور"، فالمضرور وحده هو الذي له الحك ف المطالبة بالتعويض سواء كان شخصاً واحداً، ما دام الخطو كان واحداً وولع عليهم جمعاً (عبد الرحمن، هـ). كسا يقرج أيزاً بذخرية الزخر أف يك ٤ف قج أصاب الذخر شالب التع ٤يس س ٤أء أكاف شخراً شبيعيأ أ. اعتبارياً، كيبيق الزخر شخرياً بالشدية لسغ أصيب بو مختجا عغ غيخه. أولاً: الزخر الذخري لمذخص الظبيعي: يعتبخ الزخر الساد ٤ الح ٤ يريب الذخر الصبيعي في جدسو أك مالمو ضخار شخرياً لأنو أصاب شخز السزخكر ذاتو كعمى نلظ لا يعتبخ بحا الذخط متحققاً بالشدية لجار أك حتى قخبب السزخكر شالسلا لع يتأئخ ٤ ذ شخرياً بأف أصيب جدسو أك ذمتو السالية. ثانياً: الزخر الذخري لمذخص السعش ٤ي: قج يريب الذخر السعش ٤ ذ صخر ماد ٤ ج اخء الفعل الزار، كذا ٤ في نلظ شأف الذخر الصبيعي مغ حيث ضخكرة ك ٤ ذ الف الزخر شخرياً أ ٤ أصابو، ذاتو برفتو شخراً اعتبارياً